PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Amwal**
DATE:	**30-August-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**15,000**
TITLE :	**Scandal… 1000 reasonable priced drugs are missing**
PAGE:	**03**
ARTICLE TYPE:	**Drug-Related News**
REPORTER:	**Sarah Nagy**

فضيحة.. اختفاء 1000 صنف من أدوية الغلابة

كتبت: سارة ناجى

تواجه صناعة الدواء فى مصر تهديدا مباشرا ينذر بالانهيار فى المستقبل القريب، وذلك لما يشهده سوق الدواء من السماح ببيع الشركات المصرية العامة والخاصة بطريقة الاستحواذ، حيث بلغت عمليات الاستحواذ منذ ٥ سنوات حوالى ٥٨٪ من الشركات المصرية بالقيمة، وليس بإضافة استثمارات جديدة، ووفقا لما توقعه الخبراء فى مجال صناعة الدواء فى ظل الأوضاع الحالية أن تصل نسبة الاستحواذ حتى نهاية هذا العام ٢٠٢٠ إلى ٨٠٪.

وأكد عدد من منتجى الأدوية أن هناك مخططا من قبل الشركات الأجنبية للسيطرة على السوق المحلى للدواء.

وأوضح د. محيى الدين حافظ، رئيس لجنة الصناعات الدوائية والصحة باتحاد المستثمرين، وعضو شعبة الدواء باتحاد الصناعات أن صناعة الدواء المصرية مهددة بالانهيار نتيجة تدمير واضح وممنهج من قبل الشركات الأجنبية.

وأضاف أن صناعة الدواء فى مصر بدأت عام ١٩٣٠ مع بداية شركة مصر للمستحضرات الطبية، والتى قامت آنذاك بتغطية جميع احتياجات السوق المصرى أثناء الحروب، وتظهر شركات الدواء الأجنبية فى مصر فى الخمسينيات بغرض تصنيع الدواء وخامات الدواء للتصدير قامت الشركات بتصنيع الدواء بشكل نهائى وبيعه بالسوق المحلى واستحوذت على حصة كبيرة من السوق المحلى.

وأشار حافظ إلى أن هناك ٩ شركات أجنبية وعدد من المكاتب العلمية الأجنبية استحوذ خلال الفترة الحالية على ٥٨٪ من حجم السوق المحلى، متوقعا ارتفاع هذه النسبة فى غضون عام ٢٠٢٠ إلى ٧٨٪ من حجم السوق، لافتا إلى أن هناك ما يقرب من ١٢٠ مصنع دواء، وما يقرب من ١٢٠ شركة دواء تعمل فى مجال تصنيع الدواء لدى الغير تعمل فقط فى ٤٢٪ من حجم السوق المحلى، مما يؤكد أن هذه المصانع تواجه شبح الإغلاق.

وأوضح حافظ أنه فى الآونة الأخيرة بدأت تظهر الشركات العربية والخليجية بالسوق المحلى حيث تقوم وزارة الصحة بتسعير الأدوية التى تنتجها كدواء جنيس بأسعار مرتفعة أى أن أسعاره تساوى ٣ أضعاف الدواء المصرى.

كانت نقابة الصيادلة قد طالبت بإلغاء القرارات الخاصة بتقليل فترات الائتمان والخصم النقدى لمخالفتها الصريحة وكافة القرارات الوزارية رقم ٤١٤ لسنة ١٩٩١، والقرار رقم ٣٧٣ لسنة ٢٠٠٩، والقرار رقم ٤٩٩ لسنة ٢٠١٢ والذى يضع نظاما جديد لتسعير الدواء استنادا لمرجعية سعر البيع للجمهور فى العالم والتى تراها النقابة طالمة للقطاع وتؤدى إلى انهياره.

وأشار حافظ إلى أن المريض المصرى بدأ يشعر بارتفاع أسعار الدواء نتيجة الارتفاع المبالغ فى أسعار الأدوية الأجنبية واختفاء الأدوية المحلية الصنع من الأسواق نتيجة انخفاض أسعارها مما أدى إلى قيام الأطباء بكتابة الأدوية الأجنبية بالروشتة للمرضى.

وأكد عادل عبد المقصود رئيس شعبة الصيدليات بالغرفة التجارية بأن نقص الأدوية المصرية فى السوق أدى إلى ارتفاع أسعارها مما أدى لوقوع خسائر كبيرة تكبدتها صناعة الدواء، مضيفا أن قطاع الصناعة الدوائية كالقطاع الاستثمارى يريد أن يحصل على ربح مثل أن يضع شخص ما أمواله فى الأدوية لكى يحصل على أرباح والدولة مجبرة على شراء هذه الأدوية غالية الثمن.

وأضاف عبد المقصود أن قرار البنك المركزى بتغيير الإيداع الدولارى بمعنى أن المبلغ سيتسبب على عدة أصناف من الأدوية وبالتالى يؤدى إلى نقص فى الأدوية وأن المنافسة الشديدة الموجودة حاليا مع الشركات أدت إلى ظهور أصناف أدوية على حساب أصناف أخرى.

أكد الدكتور أشرف مكاوى عضو مجلس النقابة العامة للصيادلة أن هناك عجزا حوالى ١٠٠٠ صنف غير موجودة بالأسواق، مشيرا إلى أن صناعة الدواء فى مصر الآن لم تصل إلى الحالة المرضية بدليل اختفاء بعض الأدوية خاصة أدوية القلب والمطفات الجلدية مع زيادة الطلب عليها والميانات التى اختفت من السوق وبعض المكملات وان هذه الظاهرة تدق ناقوس خطر ولابد من وضع حلول لإنهاء الأزمة.

وأضاف مكاوى أن بعض الشركات الأجنبية تتلاعب فى المادة الفعالة وهى المشكلة الحقيقية ولكن مادامت المادة الفعالة موجودة فى أدوية بديلة لا يقدر من التواضع مؤكدا أن حل الأزمة مرتبط بدعم مصانع جديدة خاصة مصانع قطاع الأعمال مضيفا لابد من وقف خاصية الاحتكار لشركة واحدة.

وقال د. جلال شرف رئيس الشركة القابضة للأدوية أسيوط إن حجم استهلاك المصريين من الأدوية يقدر سنويا بـ٤ مليارات دولار، ورغم ذلك شركات الأدوية المحلية ليست لديها القدرة على منافسة الشركات الأجنبية لقدرة تلك الشركات فى الإمكانيات والبحوث العلمية التى تفوق الشركات المحلية لافتا إلى أن تكلفة اكتشاف دواء جديد تصل إلى ٢ مليار جنيه ويحتاج حوالى ٨ سنوات لاكتشافه.

مافيا الشركات الأجنبية تتلاعب فى المادة الفعالة